الأمم المتحدة

A/RES/72/230

الجمعية العامة

Distr.: General
23 January 2018

الدورة الثانية والسبعون
البند ٢١ (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/72/422/Add.4)]

٧٢/٢٣٠ – التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى النتائج التي توصلت إليها جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

260118 230118 17-23307 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ ترحب باتفاق باريس[1] وبدخوله المبكر حيز النفاذ، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، كما تشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب أيضا بالخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو، إكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦[3]،

وإذ تشير إلى قرارها ٧٠/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تشير أيضا إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسلم، في جملة أمور، بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تعترضها تحديات كبرى في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان الحفاظ على الإنجازات المحققة حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب وتحسين التنسيق والارتقاء بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧١/٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي سلمت فيه بأن البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تواجه تحديات خاصة،

وإذ تحيط علما بالوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل التي عُقدت على مدى السنوات العشر الماضية في مدريد[4]، وسان سلفادور[5]، وويندهوك[6]، وسان خوسيه[7]، وإذ تلاحظ المؤتمرات الإقليمية التي عُقدت في القاهرة، في عام ٢٠٠٨، وفي عمان، في عام ٢٠١٣، وفي مينسك، في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥،

وإذ تشدد على أن جهود الدول الأعضاء ستنصبّ بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية، مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة، وإذ تكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تؤكد ضرورة احترام الحيز السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته جهود تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وإذ تسلم بضرورة دعم جهود

---

(١) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٣) القرار ٧١/٢٥٦، المرفق.

(٤) انظر A/62/71-E/2007/46، المرفق.

(٥) انظر A/62/483-E/2007/90، المرفق.

(٦) انظر A/C.2/63/3، المرفقان الأول والثاني.

(٧) انظر A/C.2/68/5.

التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وإذ تشدد على الأهمية البالغة التي تكتسيها أيضا العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات، بما في ذلك العمل على اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ومن أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن يكون للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سمات أساسية عدة منها أن تكون شاملة وطوعية ومقدمة على سبيل المنحة ومحايدة ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في مجال التنمية بصورة مرنة وأن يضطلع بالأنشطة التنفيذية اضطلاعا يعود بالنفع على البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية،

وإذ تشير إلى أن أشد البلدان ضعفا، وبلدانا منها على وجه الخصوص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تستحق اهتماما خاصا، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع وإلى أنه هناك أيضا تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تسلم بأنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بالتنمية وبضرورة أن تلبي المساعدة الإنمائية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج، بما فيها احتياجات البلدان المتوسطة الدخل، على نحو يشمل التصدي للتحديات الخاصة بها مع مراعاة تنوعها، وأن تتواءم مع خططها واستراتيجياتها وظروفها الإنمائية الوطنية، وفقا لولاياتها، مع مراعاة احتياجات أقل البلدان نموا،

وإذ تلاحظ أن المتوسطات الوطنية التي تستند إلى معايير من قبيل متوسط دخل الفرد لا تجسد دائما الخصوصيات والاحتياجات الإنمائية الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل وأنه، على الرغم من التقدم الملحوظ في الحد من مستويات الفقر بالقيمتين المطلقة والنسبية على حد سواء، لا يزال الفقر يمثل مشكلة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، نظرا لأنها لا تزال موطنًا لـ ٧٣ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في فقر،

وإذ تسلم بأن عدم المساواة، أو حتى الارتفاع في مستوى عدم المساواة، لا يزال متفشيا في البلدان المتوسطة الدخل، حتى في تلك التي تتسم بمستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وأن زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية وتوفير الفرص الاقتصادية ضروريان للحد من أوجه عدم المساواة، وأن النمو الاقتصادي يلزم أن يكون مطردا ومنصفا وشاملا للجميع،

وإذ تؤكد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة تتعلق بجملة أمور منها إيجاد فرص العمل، وتنويع وتحويل اقتصاداتها، والوصول إلى الأسواق الدولية، وأنه يتعين، في هذا الصدد، استكمال الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة وطنية مؤاتية للتنمية عن طريق تهيئة بيئة عالمية داعمة،

وإذ تسلم بأن الترابط من خلال بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشير إلى أن السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تتبوأ بالنسبة لجميع البلدان موقع الصدارة في مسعانا المشترك نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد الوطنية والحيز المالي، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال على نحو فعال، وإذ تكرر تأكيد أنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتحسين مشاركة الدول والتعاون بينها في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي،

وإذ تشير كذلك إلى أهمية تقديم الدعم الدولي، بمختلف أشكاله، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على نحو يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية للمساهمة في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك من خلال بناء القدرات،

وإذ تسلم بضرورة التوصل إلى فهم أفضل للطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر، وتنوه بالدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة والذي ينبغي أن تواصل أداءه في هذا الصدد،

وإذ تعرب عن القلق من أن تغير المناخ يؤثر سلبا في الإنتاجية في كل بلد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، إذ تؤثر الصدمات الناتجة عن الأحوال الجوية القصوى تأثيرا مباشرا في الإنتاجية من خلال تدمير البنى التحية وتشريد القوة العاملة، ومن أن عددا من البلدان المتوسطة الدخل لديها قطاعات كبيرة معرضة لتغير المناخ، مثل الزراعة والبناء والتعدين والسياحة والنقل،

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، وتمتيعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف، وإذ تكرر التأكيد في هذا الصدد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتوسطة الدخل ازدادت من حوالي ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٦،

وإذ تسلّم بأن الآثار المتبقية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية يمكن أن تفضي إلى تقويض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأن تهدد القدرة على تحمل الدين في بلدان كثيرة، وخصوصا البلدان النامية،

وإذ تكرر التعهد بألا يخلِّف الركب أحداً وراءه، وإذ تؤكد مجددا التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي وتطلّعَها إلى أن تشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الإعراب عن التزامها بالسعي إلى الوصول أولاً لمن هُم أشد تخلفاً عن الركب،

وإذ تلتزم من جديد بكفالة ألا يتخلّف أي بلد أو أي شخص عن الركب وبتركيز جهودنا حيثما تعاظمت التحديات، بما في ذلك عن طريق كفالة ضم وإشراك من هُم أشد تخلفاً عن الركب،

١ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[٨]؛

٢ - ***تقر*** بالجهود التي تبذلها عدة بلدان متوسطة الدخل وبالنجاحات التي أحرزتها في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بمساهمتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٣ - ***تقر أيضا*** بأن تحديد الفجوات الهيكلية يمكن أن يحسن فهم احتياجات التنمية في البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

٤ - ***تشدد*** على ضرورة بذل جهود متواصلة من أجل بناء القدرة على تحمل الديون في البلدان المتوسطة الدخل بغية تجنب الوقوع في أزمة ديون؛

٥ - ***تسلم*** بأنه في ظل تركُّز ٧٣ في المائة من سكان العالم الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل، يمكن للتعاون مع تلك البلدان أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛

٦ - ***ترحب*** بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع سائر البلدان النامية، ولا سيما بما تقدمه البلدان المتوسطة الدخل من دعم مالي وتقني، ودعم لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموا، عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتؤكد في الوقت نفسه على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُكمِّل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وتدعو في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة جهودها الحالية لتعميم مراعاة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٧ - ***تشير*** إلى أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها؛

٨ - ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضمن تلبيتها لمختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل بطريقة منسقة من خلال القيام بجملة أمور، منها إجراء تقييم دقيق للأولويات والاحتياجات الوطنية لهذه البلدان، مع مراعاة استخدام متغيرات تتجاوز معايير نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

٩ - ***تدعو*** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تماشيا مع قرارها ٧١/٢٤٣، إلى أن تواصل دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وأهدافها الإنمائية، وتطلب إلى المنظومة الإنمائية أن تتصدى، في حدود الموارد المتاحة وضمن إطار الولايات القائمة، للتحديات الخاصة

(٨) A/72/329.

التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، فضلا عن التحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٩] وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٠]، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار تقريره عن تنفيذ هذا القرار، تقييما لنتائج الاستراتيجيات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل؛

١٠ - ***تدعو*** رئيس الجمعية العامة إلى أن يعقد، في حدود الموارد المتاحة، اجتماعا رفيع المستوى للجمعية العامة في بداية دورتها الثالثة والسبعين، وفي موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتطلب إلى الأمين العام أن ينظر في هذه المناقشات في سياق إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١١ - ***تعترف*** بأهمية دور القطاع الخاص ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان النامية؛

١٢ - ***ترحب*** ببدء آلية تيسير التكنولوجيا خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وترحب أيضا في هذا الصدد بعقد الدورتين الأولى والثانية للمنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ و ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، وكذلك بعملية المسح التي أجراها فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وتدعو إلى تقديم التبرعات من أجل توفير الموارد دعما للتفعيل الكامل لجميع عناصر الآلية؛

١٣ - ***تسلم*** بالأهمية البالغة التي يكتسيها توفير برامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والبلدان المتوسطة الدخل، لأغراض منها تعزيز التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي؛

١٤ - ***تقر*** بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع؛

١٥ - ***تسلم*** بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان الحفاظ على الإنجازات المتحققة حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق والارتقاء بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه، وتطلب من هذه الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بطريقة مصممة خصيصا لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان، وتسلم

(٩) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٠) القرار ١/٧٠.

بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى بشروط ميسرة تظل مهمة للعديد من هذه البلدان، ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لهذه البلدان؛

١٦ - ***تلاحظ مع القلق*** أن إمكانيات الحصول على تمويل بشروط ميسرة تنخفض مع نمو مداخيل البلدان وأن البلدان قد لا تكون قادرة على الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها، وتشجع أصحاب الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وضع سياسات خروج تتسم بالتسلسل وتُطبق على مراحل وتكون تدريجية، وتشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على استكشاف السبل الكفيلة بأن تكون المساعدة التي تقدمها للبلدان المتوسطة الدخل مناسبة على أفضل وجه لما تتيحه الظروف المتنوعة لهذه البلدان من فرص وما تطرحه من تحديات؛

١٧ - ***تسلم*** بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وأن هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل عدم ترك أحد خلف الركب، وتكرر في هذا الصدد التأكيد على الالتزام بتكثيف الجهود من أجل تدعيم القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بما يشمل البلدان المتوسطة الدخل؛

١٨ - ***تشير*** إلى الفقرة ١١ من قرارها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وتشدد على ضرورة مراعاة شواغل البلدان المتوسطة الدخل والتحديات الخاصة التي تواجهها، حسب الاقتضاء، في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي عملية استعراضها؛

١٩ - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تعمل، في حدود ولاية وموارد كل منها، على كفالة ألا يتخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٢٠ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يشمل معلومات مستكملة عن الجهود الجارية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، في ما يتعلق بوضع قياسات تعترف بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده، إلى جانب تقييم لأهمية تكييف الدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل حسب احتياجاتها، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند الفرعي المعنون ”التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل“، في إطار البند المعنون ”العولمة والترابط“.

الجلسة العامة ٧٤
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧